

الهيئة الوطنية للتحكيم الرياضي
بموجب القواعد الإجرائية الخاصة بالهيئة**تحكيم في المنازعة الرياضية رقم 20230130001****[REDACTED] / السيد****(المحتكم)****ضد****[REDACTED] / السيد****(المحتكم ضده)****قرار تحكيم نهائي****18 مايو 2023****غرفة التحكيم - محكم فرد****أ. تركي مشعل تركي الظفيري (الكويت)**

التمهيد:

التمهيد: (أ) أطراف النزاع وممثليهم

- المدعي (المحتكم) / كويتي الجنسية -

ب م رقم / ويمثله قانوناً المحامي / بموجب مكتب توثيق الرقعي .

المدعي عليه (المحتكم ضده) /

ويمثله قانوناً المحامي / بموجب جمعية المحامين الكويتية.

(ب) هيئة التحكيم

تم تعيين الأستاذ المحكم / تركي مشعل تركي الظفيري، بتاريخ 2023/3/2 بموجب الكتاب الصادر من الهيئة الوطنية للتحكيم رقم 2023/0221 للفصل في طلب التحكيم

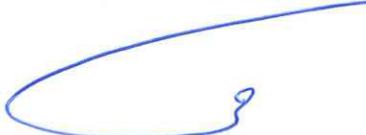
(20230130001)

وبتاريخ 2023/3/5 قامت الهيئة بإخطار الأطراف بقرارها باحالة ملف المنازعه الى الأستاذ المحكم / تركي مشعل تركي الظفيري محكماً فرداً في منازعة الرياضية - للفصل في طلب التحكيم، استناداً للمادة (3) من القواعد الإجرائية.

الوقائع والإجراءات:

- تم تقديم طلب التحكيم من قبل الممثل القانوني للمدعي "المحتكم" بتاريخ 2023/2/7 وجاء في طلباته الختامية:-

أولاً : يطلب المحتكم من الهيئة الموقرة بندب إدارة الخبراء الخصم، العدل لتندب بدورها خبيراً متخصصاً (حسابي) تكون مهمته الاطلاع على ملف التحكيم وما بها من

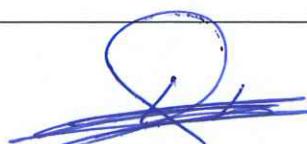


مستندات وما على أن يقدمه له الخصوم اثناء مباشرة المأمورية والاطلاع على جميع السجلات الحسابية لصندوق اللاعبين [REDACTED] ، وذلك لبيان واحتساب قيمة إجمالي المبالغ التي تم خصمها من رواتب المحكتم بواقع 100 د.ك شهرياً منذ عام 2007 وحتى تاريخ رفع هذه الدعوى وكذلك بيان السند القانوني بشأن هذا الخصم ، وكذا بيان طريقة وكيفية صرف هذه الأموال من قبل المسؤولين عن صندوق اللاعبين هذا وفضلاً عن احتساب إجمالي قيمة الرواتب المتأخرة عن الأشهر (يناير / فبراير / مارس / يونيو) من كل عام منذ عام 2007 والتي لم يتم صرفها للطالب حتى الآن دون وجه حق. وذلك تمهيداً لإلزام المحكتم ضدهم بصفتهم بما يسفر عنه تقرير الخبرة.

ثانياً: إلزام المحكتم ضده بالمصروفات ومقابل أتعاب المحامية الفعلية..

وذلك على سند من القول بـ:

- أن المحكتم لاعب محترف [REDACTED] المحكتم ضده وذلك خلال الفترة من عام 2007 وحتى 2014 ، وقد صدرت اللائحة التنفيذية لدعم احتراف اللاعبين حسب القانون رقم (49) لسنة 2005 حيث ورد بالمادة رقم (2) الفقرة (12) بهذه اللائحة النص التالي الاحتراف الجزئي : هو الاحتراف الذي يعطى فيه اللاعب جزءاً من وقته من أجل اللعبة ويمنح خلالها معاشًا شهرياً بحد أقصى - (500 د.ك) وحيث أن الهيئة العامة للشباب والرياضة قد أصدرت أيضاً التعميم رقم (547) لسنة 2007 بشأن تقييد الأندية الرياضية بضوابط صرف رواتب اللاعبين المحترفين في المجال الرياضي حيث جاء في هذا التعميم يرجى من الأندية الرياضية التقيد بالضوابط الآتية: .



أولاً على الأندية الرياضية التقيد بالمرسوم بقانون رقم 49 لسنة 2005 بشأن التنظيم الاحتراف الرياضي واللائحة التنفيذية لدعم احتراف اللاعبين والصادر بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة بتاريخ 23/5/2007.

ثانياً: في بداية كل سنة مالية يجب على كل نادي رياضي تزويد الهيئة العامة للشباب والرياضة بكشوف أسماء اللاعبين المحترفين في مختلف الألعاب لفرق الأولى للنادي (العمومي) والمعتمدة بقرار من مجلس إدارة النادي بالعدد الذي حدده اتحاد اللعبة المعنى مع بيان قرین كل اسم الآتي:

1-قيمة الراتب الشهري المقرر لللاعب.

2-الرقم المدني لللاعب.

3 اسم البنك ورقم حساب اللاعب.

4- شهادة تثبت تسجيل اللاعب في الإتحاد (تجدد هذه الشهادة في كل موسم رياضي في حالة استمرار اللاعب في الاحتراف.

5 - صورة من البطاقة المدنية ومرفق معها صورة شخصية واحدة لللاعب.

6- صورة من بطاقة اللاعب الصادرة من اتحاد اللعبة المعنى والمعتمد منه.

ثالثاً تقوم الهيئة العامة للشباب والرياضة بتحويل المبالغ المخصصة للاعبين المحترفين بالأندية الرياضية على ضوء الكشوف المعتمدة لدى كل نادي وتقام على أربع دفعات دورية على النحو التالي:

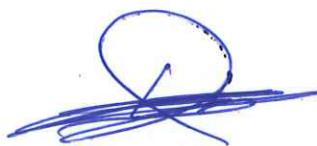
الدفعة الأولى إعتباراً من 1/4 وحتى 30/6 من كل عام.

الدفعة الثانية إعتباراً من 1/7 وحتى 30/9 من كل عام.

الدفعة الثالثة إعتباراً من 1/10 وحتى 31/12 من كل عام.

- الدفعة الرابعة إعتباراً من 1/1 وحتى 31/3 من كل عام.

رابعاً: على الأندية الرياضية فتح حساب بنكي خاص لتحويلات الهيئة العامة للشباب والرياضة والخاصة بالدفعات الدورية للاعبين المحترفين

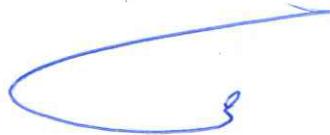


وتزويد الهيئة برقم هذا الحساب وتقوم الأندية الرياضية بصرف رواتب اللاعبين المحترفين خصماً من هذا الحساب وتحويلها على حساباتهم الشخصية بصفة شهرية ولا تدفع هذه الرواتب من قبل النادي نقداً وتزويد الهيئة بكشف تحويلات الرواتب شهرياً وإشعارات البنك الخاصة بذلك التحويلات وبكشف إثبات الحضور والانصراف لللاعبين وما تم توقيعه عليهم من خصومات نتيجة أي عقوبات أو جراءات طبقاً بما جاء باللائحة التنفيذية لدعم اللاعبين المحترفين ولا يحق للنادي الرياضي صرف أي مبلغ ولأي سبب من حساب المكافآت التشجيعية لللاعبين وتحفيزهم إلا لللاعبين المسجلين بالفريق الأول المعتمد من اتحاد اللعبة المعنى بذلك حسب الهويات الصادرة لللاعبين.

ونفاذاً لطلب الهيئة الوارد في البند ثانياً سالف الذكر - وبالتالي أحقيبة المحكتم في الحصول على دعم الاحتراف الجزئي وصرف المكافأة التشجيعية وذلك بمقتضى أحكام القانون(49) لسنة 2005 .

وحيث أن النادي المحكتم ضده يقوم بخصم مبلغ (100 د.ك) شهرياً من رواتب المحكتم لصالح صندوق اللاعبين قد جاء ذلك مخالفًا لنص المادة (6) الفقرة (5) من اللائحة التنفيذية للقانون 49/2005 حيث تنص على أنه:

"إنشاء صندوق يسمى (صندوق اللاعبين تجمع فيه أموال المخالفات المحصلة نتيجة العقوبات الصادرة بحق اللاعب المحترف، ويصرف منه على اللاعبين في النواحي الاجتماعية والإنسانية".
الأمر الذي يتضح منه الحال كذلك أن مصدر التمويل بالنسبة لصندوق اللاعبين هو حصيلة العقوبات المشار إليها وليس خصم المبلغ (100 دك) شهرياً من رواتب المحكتم وزملاؤه، هذا والتعيم رقم (34) لسنة 2016 الصادر عن الهيئة العامة للرياضة بتاريخ 25/4/2016 قد ورد به باللفظ الصريح إن صندوق اللاعبين) يعد مخالفًا لأحكام القانون رقم (49) لسنة 2005 ، وبالتالي



أحقية المحكمين باسترداد إجمالي ما تم خصمهم دون وجه حق وذلك بواقع (100 د.ك) الذي تم خصمته شهرياً من رواتب المحكم لصالح هذا الصندوق المخالف للقانون المشار اليه. وسند لذلك قدم المدعي "المحكم" صورة من شهادة لمن يهمه الأمر صادرة من بيت التمويل الكويتي يشهد فيها بأنه قد تم إيداع رواتب الطالب من قبل خلال الفترة من 1/1/2007 إلى 1/1/2014 حسب الجدول المرفق بالشهادة والثابت به أن النادي لم يكن يودع راتب الطالب في حسابه البنكي بانتظام، وكان النادي يقوم بخصم مبالغ من راتبه، وعلى ذلك أخطر المدعي عليه (المحكم ضده) بطلب التحكيم بموجب الكتاب رقم 2023/0172 و المؤرخ في 9/2/2023 . وبتاريخ 15/2/2023 ورد رد الممثل القانوني للمدعي عليه (المحكم ضده) بموجب بريد الالكتروني قيد برقم وارد 2023/0175 وتضمن: -

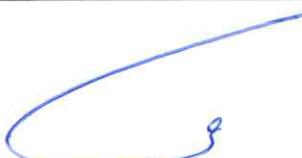
- 1- مذكرة دفاع.
- 2- توكيل صادر من الممثل القانوني للمحكم ضده للمحامي / [REDACTED]

وبتاريخ 19/2/2023 ورد رد الممثل القانوني للمدعي (المحكم) بموجب بريد الالكتروني قيد برقم وارد 180/2023 وتضمن: -

- 1- مذكرة دفاع.
- 2- حافظة مستندات.

وبتاريخ 20/2/2023 أخطر بهما الممثل القانوني للمدعي عليه (المحكم ضده) بموجب بريد الالكتروني قيد برقم صادر 0229/2023 .

وبتاريخ 7/3/2023 وردت مذكرة بتعديل الطلبات من الممثل القانوني للمدعي (المحكم) بموجب بريد الالكتروني قيد برقم وارد 0249/2023 وتضمنت تعديل طلباته في المنازعه لطلب:



احالة الملف الى الهيئة الوطنية للتحكيم الرياضي لانتداب خبير حسابي للاطلاع على مستندات الملف وعلى السجلات الحسابية لصندوق اللاعبين والاطلاع جميع القرارات والتعاميم التي تخص المطالبة وذلك لبيان قيمة المبالغ المطالب بها خلال عام 2007 حتى عام 2014 مع بيان السند القانوني لهذا الخصم ، وحساب الرواتب المتاخرة له التي امتنع المحتكم ضده عن تسليمها للمحتمم ، وبيان كيفية صرف هذه الاموال من قبل المسؤولين عن صندوق اللاعبين ، وبيان الاضرار المادية التي لحقت به نتيجة ذلك تمهيدا للحكم بالزام المحتكم ضده بصفته بما سيسفر عنه تقرير الخبرة عن اجمالي قيمة جميع المبالغ المترصد بذمة المحتكم ضده بصفته والتي لم يتم صرفها خلال المدة المنوه عنها مع الزام المحتكم ضده بصفته بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماه الفعلية .

وبتاريخ 9/3/2023 أخطر بها الممثل القانوني للمدعي عليه (المحتمم ضده) بموجب بريد الالكتروني قيد برقم صادر 2023/0319.

وبتاريخ 15/3/2023 قررت غرفة التحكيم الاستعانة بخبير حسابي وذلك لتنفيذ المأمورية الواردة بكتاب الاستعانة ومن ثم أودع الخبر المختص تقريره في المنازعة والذي جاء بنتيجته النهائية:

-1 الثابت للخبير المالي أن المحتمم التحقق كلاعب محترف لدى المحتمم ضده منذ 1/4/2007 حتى نهاية العلاقة الحاصلة في 30/6/2014 بواقع راتب شهري بمبلغ 500 د.ك (خمس مائة دينار فقط لغير دون إبرام عقود بين أطراف النزاع .

-2 الثابت للخبرة أن المحتمم ضده لم يفي بالتزاماته المالية بشأن صرف كامل مكافأة المحتمم الشهرية وذلك بإستقطاع مبلغ 100 دينار (مائة دينار فقط لغير) من بداية العلاقة حتى إنتهائها في

30/6/2014 وهذا الخصم يعد مخالفه وفقا لما هو ثابت
بكتاب وزارة المالية على النحو الوارد تفصيله برأي الخبرة.

-3 إجمالي المبالغ المستحقة للمحتجكم بواقع 100 دينار ولم
تصرف له من قبل المحتجكم ضده عن الفترة من التاريخ
1/4/2007 حتى 30/6/2014 تبلغ 8700 د.ك (ثمانية آلاف
وسبعمائة دينار فقط لغير).

وعلى ذلك أخطر طرف المنازعة بما ورد في تقرير الخبره ولم يقم اي منهم
بالرد او التعقيب على ما جاء به.

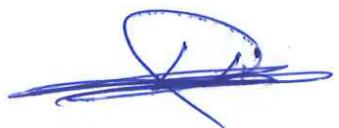
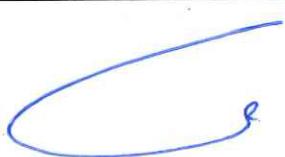
دفاع المدعى عليه (المحتجكم ضده)

تمسك المدعى عليه "المحتجكم ضده" بموجب مذكرة دفاعه المقدمة بتاريخ
2023/2/15 بطلب:

"أصليا الحكم بسقوط الحق في المطالبة موضوع التحكيم بالتقادم
الخمسي مع إلزام المحتجكم بمصروفات التحكيم.
احتياطيارفض طلب التحكيم لافتقادها للسند القانوني والواقعي
السليم"

تعقيب المدعى (المحتجكم) على دفاع المدعى عليه (المحتجكم ضده):

تمسك المدعى (المحتجكم) بطلباته ورفض الدفع بسقوط الحق في المطالبة
استنادا الى عدم انطباق نص المادة 439 من القانون المدني على واقعة النزاع ،
كما تمسك بان علمه بالحق المدعى به قد جاء عقب صدور احكام قضائية
تتعلق بذات النزاع وقدم دليلا على ذلك صوره من الحكم الصادر في الطعنين
رقمي 11،28 / 2017 تميز مدنی / .



إغفال باب المراجعة وتهيئة المنازعة للقرار التحكيمي النهائي

وبتاریخ 20/4/2023 قررت غرفة التحكيم اغفال باب المراجعة في المنازعة ليصدر فيها القرار التحكيمي النهائي بتاريخ اليوم وأخطر الطرفين بهذا القرار.

الاختصاص:

- صدر القانون رقم 78 لسنة 2017 في شأن القانون الرياضي والذي تم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 4/12/2017 عدداً 1389 السنة الثالثة والستون.

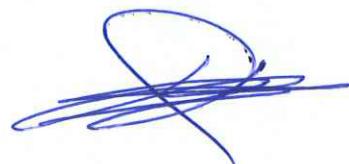
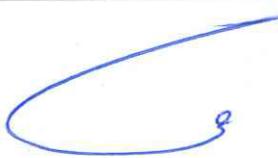
وجاءت المادة 44 في شأن تسوية المنازعات الرياضية والفصل فيها من ذلك القانون قد نصت على إنشاء "الهيئة الوطنية للتحكيم الرياضي" تكون مسؤوليتها تولي تسوية المنازعات الرياضية والتي يكون أحد أطرافها أي من الهيئات الرياضية (النادي - بحسب نص المادة 1-تعريفات - من ذات القانون)

وكان قد تم العمل بذلك القانون منذ 4/12/2017 (تاريخ نشره في الجريدة الرسمية) وذلك تطبيقاً لحكم المادة 69 منه.

ونفاذًا للمادة 44 من ذات القانون - في شأن إنشاء الهيئة الوطنية للتحكيم الرياضي - صدرت القواعد الإجرائية لتلك الهيئة والتي نشرت في الجريدة الرسمية في 30/8/2020 وتم العمل بها منذ 30/9/2020.

والتي نصت المادة 1/7 منها على:

" تختص الهيئة الوطنية للتحكيم الرياضي دون غيرها بمسؤولية الفصل وتسوية جميع المنازعات الرياضية والمنازعات ذات الصلة بالرياضة وأمورها



المؤسسية في الدولة والتي يكون أحد أطرافها أي من الهيئات الرياضية أو أعضائها أو منتسبيها أو متعاقدتها وذلك عن طريق التحكيم أو الوساطة"

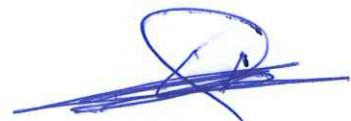
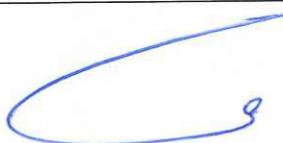
وكان البين من أحكام القانون رقم 87 لسنة 2017 بشأن الرياضة أن أحکامه - بخصوص تسوية المنازعات - قد وردت أمره - لا يجوز الاتفاق على مخالفتها بخصوص وجوب تسوية المنازعات الرياضية عن طريق الالتجاء إلى الهيئة الوطنية للتحكيم الرياضي

ومن المقرر في قضاء محكمة التمييز الكويتية:

"النص في المادة 44 من القانون رقم 87 لسنة 2017 في شأن الرياضية والمعمول به تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في 12/4/2017 على أنه "تشأ هيئه تحكيم رياضي مستقلة ذات شخصية اعتبارية تسمى الهيئة الوطنية للتحكيم الرياضي ، تتولى تسوية المنازعات الرياضية في الدولة والتي يكون أحد أطرافها أي من الهيئات الرياضية أو أعضائها أو منتسبيها وذلك من خلال الوساطة أو التوفيق أو التحكيم " وكان مفاد نص المادة الأولى من القانون سالف الذكر أنه يندرج تحت مسمى الهيئات الرياضية الأندية الرياضية بما في ذلك الأندية الرياضية الشاملة والمتخصصة والاتحادات الرياضية الوطنية واللجنة الأولمبية الكويتية واللجنة البارالمبية الكويتية (.....

(الطعن 207/2018 مدنی / 3 جلسة 10/7/2019)

لما كان ما تقدم وكان الثابت أن المدعي المحتكم " قد التجأ إلى الهيئة الوطنية للتحكيم الرياضي للفصل بينه وبين المدعي عليه " المحتكم ضده " بخصوص نزاع رياضي ومن ثم وعملا بنص المادة 7/1 والتي تنص على " تختص الهيئة



الوطنية للتحكيم الرياضي دون غيرها بمسؤولية الفصل وتسوية جميع المنازعات الرياضية والمنازعات ذات الصلة بالرياضية وأمورها المؤسسية في الدولة والتي يكون أحد أطرافها أي من الهيئات الرياضية أو أعضائها أو منتسبيها أو متعاقديها وذلك عن طريق التحكيم أو الوساطة".
مما تكون الهيئة الوطنية للتحكيم الرياضي وحدها دون غيرها المختصة بالفصل في تلك المنازعة.

أسباب القرار التحكيمي في موضوع المنازعه

- بشأن تمسك المحكتم ضده بسقوط الحق في المطالبة موضوع التحكيم
بالتقادم الخمسي.

وحيث ان هذا الدفع مردود، ذلك ان العلاقة بين طرفين التداعي هي علاقة تنظيمية يحكمها القانون رقم 49 لسنة 2005 ونص المادة (6) الفقرة (5) من اللائحة التنفيذية للقانون 49/2005.

والتي بموجبها تقوم الهيئة العامة للشباب والرياضة بصرف مبلغ 500 دك شهرياً كمكافأة ودعم للاعبين المحترفين في المجال الرياضي ، الامر الذي مفاده ان المبلغ المشار اليه قد تم صرفه للمحتم ضده وتسليمها ايام لاعادة تسليمها للمحتم وان دور المحتم ضده لا يعود كونه احد الجهات المنفذة لقرارات الهيئة العامة للشباب والرياضة ، هذا فضلاً عن ان المبلغ المشار اليه لا يمكن اساغ وصف الراتب عليه لان هذا المبلغ لا يسدد من المحتم ضده وان هذا المبلغ كما هو وارد صراحة (دعم ومكافأة) من الدولة لصالح اللاعبين المحترفين في المجال الرياضي .

وبما لا يجوز معه للمحتم ضده التمسك بما جاء في نص المادة 439 من القانون المدني والتي نصت على أن: -



((1) لا تسمع عند الإنكار الدعوى بمضي خمس سنوات، إذا كانت بحق دوري متجدد كأجرة المباني والأراضي الزراعية والمرتبات والأجور والإيرادات المرتبة والمعاشات، وذلك ما لم يوجد نص يقضي بخلافه .

2- وإذا كان الحق ريعا في ذمة حائز سئ النية او ريعا واجبا على ناظر الوقف اداوه للمستحق فلا تسمع الدعوى به عند الإنكار بمضي خمس عشرة سنة ()).

وباستقراء النص سالف الذكر يتبين ان الحالات التي يسري عليها التقادم الخمسي— جاءت على سبيل الحصر— وبما لا يجوز معه التوسع في تفسيرها او تاویلها لاسیما وان قضاء محكمة التمييز قد جرى على ان النصوص الخاصة بتقادم الحقوق يجري تفسيرها في اضيق الحدود.

وحيث جرى قضاء محكمة التمييز في هذا الشأن على أن:

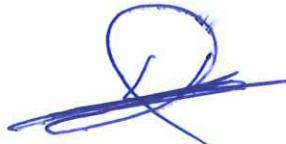
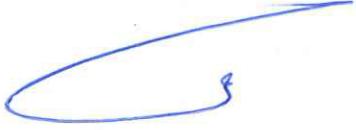
" من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن تحصيل الواقعه التي يبدأ بها التقادم أمر يقدره قاضي الموضوع، متى كان تحصيله سائغان وكان النص في المادة (439) من القانون المدني على أن "لا تسمع عند الإنكار الدعوى بمضي خمس سنوات، إذا كانت بحق دوري متجدد كأجرة المباني والأراضي الزراعية والمرتبات والأجور..." يدل - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - على أن الضابط في عدم سماع الدعوى في هذا النوع من الحقوق، هو كون الالتزام مما يتكون ويتحقق الأداء في مواعيد دورية. لما كان ذلك، وكان البين من أوراق الدعوى أنه تم صرف رواتب المطعون ضده عن فترة الغزو العراقي، ثم قامت الجهة الإدارية باستقطاعها من مكافأة نهاية خدمته عند حساب هذه المكافأة بعد انتهاء الخدمة بتاريخ 2002/2/2 ، وبالتالي فإن هذه المبالغ المستقطعة من المكافأة، لا تكون من قبيل الحقوق التي عدتها المادة 1/439 سالفه الذكر، وإنما هي مبالغ صرفت على سند من



أحقيّة المطعون ضده في صرفها، وقامت جهة الإداره باستردادها، بدعوى صرفها بغير وجه حق، ولا تعتبر المنازعة في هذا الاسترداد، مطالبة بحق دوري متجدد، ولا تنطبق عليها المادة المذكورة، ومن ثم يضحي الدفع بالتقادم على غير أساس، وإذ خلص الحكم المطعون فيه إلى تأييد الحكم المستأنف برفض هذا الدفع لعدم اكتمال مدة التقادم التي تبدأ من تاريخ استقطاع جهة الإداره لرواتب فترة الغزو التي سبق صرفها للمطعون ضده، فإنه يكون قد صادف صحيح حكم القانون. "

(الطعن 937/2005 اداري جلسة 23/5/2006)

- بازالة تلك القواعد والتقريرات القانونية على واقعة التحكيم يتبيّن ان المبالغ المطالب بها ليست من المطالبات التي وردت حصراً في نص الفقرة الاولى من المادة 439 من القانون المدني ، وبما لا يجوز معه للمحتجكم ضده التمسك بها .
- ومن ثم فان المبالغ المطالب بها في المنازعه الماثلة تخضع للتقادم الطويل حيث أن الأصل العام أن مدة التقادم المسقط هي خمسة عشر عاماً ولا يتحول عنها إلى مدة أخرى إلا بنص خاص، فإن مدة تقاضي المبالغ المشار إليها هي المدة المذكورة وقدرها خمسة عشر عاماً وهو مالم تكتمل مدتة.
- هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنه ومن المقرر ان الموعده الذي يبدأ به سريان التقاضي هو من تاريخ العلم بالحق المطالب به وبالملزم بسداد هذا الحق، فضلاً عن ان سريان التقاضي يقف في حالة وجود مانع يحول دون المطالبة بهذا الحق.



ومما جرى عليه قضاء التمييز في هذا الشأن:

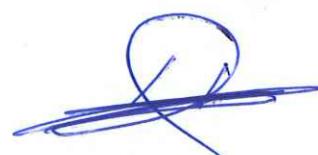
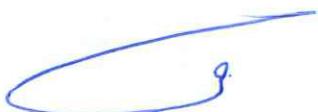
- "أن تقدير وجود المانع الذي يقف معه التقادم بحيث يستحيل معه على صاحب الحق أن يطالب بحقه في الوقت المناسب، من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع، متى أقامت قضاها على أسباب سائغة تكفي"

- (الطعن 1643/2010 تجاري جلسة 29/1/2014)

- لما كان ذلك وكان الثابت ان المبالغ التي استقطعت من مخصصات المحكتم كانت تستقطع وفق قرارات وتعيميات سابقة من الهيئة العامة للرياضة وان تلك القرارات تم اصدار ما ينقضها ويقر ببطلانها ووفق الثابت من التعيم رقم (34) لسنة 2016 الصادر عن الهيئة العامة للرياضة بتاريخ 25/4/2016 والذي ورد به باللفظ الصريح إن صندوق اللاعبين يعد مخالفًا لأحكام القانون رقم (49) لسنة 2005، وبالتالي أحقية المحكتم باسترداد إجمالي ما تم خصمته منه دون وجه حق وذلك بواقع (100 دك) الذي تم خصمته شهرياً من مخصصات المحكتم لصالح هذا الصندوق المخالف للقانون المشار اليه.

- وهو ما يقطع بان المحكتم قد حالت القرارات السابقة - على تاريخ اصدار التعيم رقم (34) لسنة 2016 الصادر عن الهيئة العامة للرياضة بتاريخ 25/4/2016 - دون نهوضه بالمطالبة القضائية موضوع الطلب التحكيمي الماثل.

- هذا ولما كانت الاوراق قد خلت من ثمة دليل على علم المحكتم بصدور التعيم سالف الذكر - سوى ما رددته هو بطلب التحكيم - من انه قد نما الى علمه صدور احكام قضائية لزملاءه بذات المبالغ موضوع الطلب التحكيمي، مما يكون معه ميعاد سريان التقادم هو من تاريخ صدور



الendum رقم (34) لسنة 2016 الصادر عن الهيئة العامة للرياضة بتاريخ

.2016/4/25

- ويكون معه دفع المحكتم ضده قد جاء على غير سند من واقع او قانون
جديرا بالالتفات عنه.

لما كان ذلك وكان الثابت لغرفة التحكيم من الاطلاع على الأوراق والمستندات وعلى ما جاء بنتيجة تقرير الخبرة الحسابية من ان اجمالي المبالغ المستحقة للمحكتم بواقع 100 دينار شهريا ولم تصرف له من قبل المحكتم ضده عن الفترة من التاريخ 1/4/2007 حتى 30/6/2014 تبلغ 8700 د.ك (ثمانية آلاف وسبعمائة دينار كويتي فقط لاغير).

وحيث ان المحكتم ضده قد امتنع عن الوفاء بمبلغ المطالبة، الامر الذي ترى معه الغرفة أن طلب المحكتم قائما على سند صحيح من الواقع والقانون متعينا القضاء له به وذلك على النحو الذي سيرد بالمنطوق.

- بشأن مطالبة المدعي بالتعويض الادبي والمادي.

- وحيث انه عن طلب المحكتم التعويض عما لحقه من اضرار

لما كان من المقرر في قضاء محكمة التمييز

{أن مناط الحكم بالتعويض عن الضرر المادي هو الإخلال بمصلحة مالية للمضرر، وأن يكون الضرر محققاً وأن يكون قد وقع بالفعل أو أن يكون وقوعه في المستقبل محققاً، وأن عبء إثبات هذا الضرر يقع على عاتق المضرر واستخلاص توافره أو عدم توافره من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع دون معقب عليها، متى كان استخلاصها سائغاً ومردود إلى أصله الثابت بالأوراق}

(الطعن 780/2009 مدني جلسه 3/7/2013)

لما كان ذلك وكانت اوراق الدعوى قد دخلت من ثمة دليل على الاضرار المادية المدعى بها، كما ان غرفة التحكيم غير ملزمته بتوجيهه الخصوم لمقتضيات دفاعهم وكان من المقرر بنص المادة الاولى من قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية (ان على الدائن اثبات الالتزام وعلى المدين اثبات التخلص منه).

كما ان الثابت ان المحتمم ضده وحال استقطاعه لمبلغ المطالبة انما كان يقوم بتنفيذ توجيهات وقرارات صادرة من الهيئة العامة للرياضة في حينة، مما ينتفي معه ركن الخطأ في جانب المحتمم ضده، وهو أحد الاركان اللازم توافرها لطلب التعويض، لاسيما وان الاوراق قد دخلت من ثمة اندثار او مطالبة سابقة على الطلب التحكيمي.

مما تقضي معه غرفة التحكيم برفض طلب التعويض.

- بشأن مطالبة المدعى بتعاب المحاماة الفعلية.

- وحيث انه وكان الثابت لغرفة التحكيم ان المحتمم قد حضر - بوكييل عنه محامي مما يستحق معه اتعاب محاماة الا ان اوراق الدعوى قد دخلت مما يفيد قيمة اتعاب المحاماة الفعلية مما تقدرها غرفة التحكيم بمبلغ 100 دك (مائة دينار كويتي) إعمالا لنص المادة 119 مكرر من قانون المرافعات المدنية والتجارية.

المصاريف

حيث إن الغرفة التحكيمية قد أخذت في الاعتبار طلبات الخصوم ونتيجة التحكيم وطلبات الإطراف فيما يتعلق بمصاريف التحكيم قد قضت بالتالي:

يتحمل المحتمم ضده (المدعى عليه) كافة تكاليف التحكيم استناداً للمادة 12 من القواعد الإجرائية للهيئة الوطنية للتحكيم الرياضي.



قرار التحكيم النهائي

بناء على ما تقدم من مذكرات ومستندات وأسباب قررت غرفة التحكيم الفردي في النزاع رقم 20230130001 لسنة 2023 بما يلي:

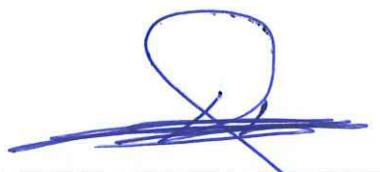
أولاً: بقول الطلب التحكيمي شكلاً.

ثانياً: في الموضوع بإلزام المدعى عليه (المحتكم ضده) بأن يؤدي للمدعي (المحتكم) مبلغ وقدره 8700 د.ك (ثمانية آلاف وسبعمائة دينار كويتي فقط لغير) ومبخ 100 د.ك (مائة دينار كويتي) مقابل أتعاب المحاماة الفعلية ورفض ما عدا ذلك من طلبات.

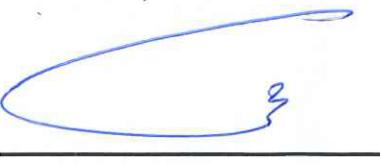
ثالثاً: بإلزام المدعى عليه (المحتكم ضده) بأن يؤدي للمدعي (المحتكم) مبلغ 1000 د.ك (ألف دينار كويتي) أتعاب المحكم ومبخ 500 د.ك (خمس مائة دينار كويتي) رسم الطلب التحكيمي ومبخ 500 د.ك (خمس مائة دينار كويتي) مصاريف التحكيم ومبخ 250 د.ك (مائتان وخمسون دينار كويتي) اتعاب الخبير الحسابي .

صدر قرار التحكيم النهائي في جلسة مغلقة بمقر الهيئة الوطنية للتحكيم الرياضي.

18 مايو 2023



أ. تركي مشعل تركي الظفيري
المحكم الفرد



رئيس مجلس إدارة
الهيئة الوطنية للتحكيم الرياضي